

## أثر أزمة سعر الصرف وانعكاساته على لبنان

د. علي عماد محمد أزهر<sup>1</sup>\*

<sup>1</sup> باحث اقتصادي - وزارة التعليم العالي - الأردن

### The Impact Of The Exchange Rate Crisis And Its Repercussions On Lebanon

Dr. Ali Imad Mohamed Azhar

<sup>1</sup> Ph.D. Economics, East Ukraine State University- Jordan.

تاريخ الاستلام: 2022/01/14 ؛ تاريخ القبول: 2022/01/19 ؛ تاريخ النشر: 2022/06/01.

#### ملخص:

يعتبر سعر الصرف أحد المؤشرات الاقتصادية والمالية التي تعبر عن جودة الأداء الاقتصادي لأي دولة ما ، وأن أي أزمة للعملة هي حالة يوجد فيها شك خطير فيما إذا كان لدى البنك المركزي في بلد ما احتياطات كافية من النقد الأجنبي للحفاظ على سعر الصرف الثابت للبلاد. لذا كان الهدف من الدراسة هي محاولة معرفة أزمة سعر الصرف عن محورين ، المحور الأول الإطار النظري لمفهوم أزمة سعر الصرف كما قمنا في المحور الثاني دراسة أزمة سعر الصرف في لبنان وأسباب تدهور الليرة اللبنانية وانحيارها .  
كلمات مفتاحية: سعر الصرف ، أزمات، النمو الاقتصادي ، لبنان.

#### Abstract:

The exchange rate is one of the economic and financial indicators that express the quality of the economic performance of any country, and that any currency crisis is a situation in which there is serious doubt whether the central bank of a country has sufficient foreign exchange reserves to maintain the country's fixed exchange rate. Therefore, the aim of the study was to try to know the exchange rate crisis on two axes. The first axis is the theoretical framework for the concept of the exchange rate crisis. In the second axis, we studied the exchange rate crisis in Lebanon and the cause of the deterioration and collapse of the Lebanese pound .

**Keywords:** Exchange rate, crises, economic growth, Lebanon.

**JEL Classification Codes:** C53,C52,F31,F37,E43,E52.

## I - تمهيد:

يعد سعر الصرف أحد المؤشرات الاقتصادية والمالية الهامة التي تعبر عن قوة وجوده الأداء الاقتصادي للدول، ويمثل سعر الصرف العمود الفقري الذي تعتمد عليه اقتصاديات أي دولة من دول العالم، سواء كانت من الدول المتقدمة أو النامية، لذلك تسعى معظم الدول لوضع سياسات تهدف إلى ضمان استقرار سعر صرف عملاتها؛ لأن استقراره يعتبر مؤشراً مهماً لمدى تطور وتقدم واستقرار اقتصاد الدولة، وأيضاً لتفادي تلك الدول التقلبات الحادة التي تمر بها العملات من فترة لأخرى، ويتعاضد هذا الدور في الدول النامية لأن معظم هذه الدول تعاني من انفتاح اقتصاداتها بشكل كبير، مما يجعلها أكثر تأثراً بالتقلبات الاقتصادية الدولية، مما ينعكس سلباً على درجة الاستقرار المحلي فيه، ويؤكد بعض علماء الاقتصاد بأن تقلبات سعر الصرف في التجارة قد يؤثر بالسلب أو الإيجاب معتمداً على السلوك السيكولوجي (الذي تعتبر درجة المخاطر دالة فيه) للمصدرين والمستوردين (سليمان، 2019). كما يمكننا تعريف تقلبات سعر الصرف بأنها تلك المخاطر التي تصاحب التحركات غير المتوقعة في سعر الصرف؛ ولذا يعتبر التقلب في أسعار الصرف هو مصدر للمخاطر التي تكون لها تأثيرات ضمنية مؤكدة على حجم التجارة الدولية، ومنها على ميزان المدفوعات (السيد، 2012).

### محاور البحث

- المحور الأول: الإطار النظري لمفهوم أزمة تقلبات سعر الصرف؛
- المحور الثاني: أزمة سعر الصرف في لبنان.

### مشكلة البحث

### كيف تؤثر تقلبات سعر الصرف في الاقتصاد؟

### منهجية البحث

اتخذ الباحث المنهج الوصفي لدراسة مشكلة البحث باعتبارها منهج يوضح الأحداث الواقعية بدقة ووصف تسلسلي، ودراسة الحالة وهي رواية أحداث على شكل بحث متعمق عن العوامل التي تسهم في ظاهرة معينة يؤدي إلى جمع البيانات الملزمة عن الظاهرة وفهمها وتحليلها من أجل الوصول إلى المبادئ والقوانين المتصل بها.

### الدراسات السابقة

✓ دراسة (د. ألبير داغر، 2002): سياسة سعر صرف العملة: التجربة اللبنانية والدور المطلوب من هذه السياسة. عرف لبنان ابتداءً من العام 1984، تجربة خفض سعر صرف عملته، نشأ عنها تضخم هائل، وترتبت عليها كلفة اجتماعية فادحة. وقد انتقل سعر الصرف الاسمي لليرة اللبنانية من 6,8 ل.ل./د. في نهاية العام 1984، إلى 1838 ل.ل./د. بنهاية العام 1992. وارتفعت الاسعار بنسبة 11 ضعفاً بين هذين التاريخين، وانخفض الحد الأدنى للاجور من ما يعادل 242 دولاراً في العام

1983 إلى 64 دولاراً في العام 1992، وجرى بنهاية العام 1992، تثبيت سعر الصرف الاسمي للعملة اللبنانية. ونجم عن ذلك خفض لمعدلات التضخم، ما زال مستمرًا إلى اليوم. وقد بلغ معدل التضخم الوسطي لحقبة 1994-2001، 5,3 % سنوياً. إلا أن ما ميّز الحقبة التي تلت العام 1992، هو نمو الدين العام بشكل لم يسبق له مثيل في تاريخ لبنان المعاصر، بما يمثل تكراراً للإحدى أهم التطورات التي عرفتها حقبة ما قبل العام 1984، وكانت من أسباب انهيار سعر صرف العملة اللبنانية. ويجعل هذا الواقع لبنان مرشحاً من جديد، لانهيار سعر صرف عملته، ولنشوء تضخم كبير فيه، تفقد معه مداخيل اللبنانيين، القدرة الشرائية التي اكتسبتها خلال حقبة التسعينات، وتعود إلى المستوى الذي كانت عليه خلال حقبة الثمانينات السوداء. يقدم النص التالي، في الجزء الأول منه، عرضاً لانعكاسات خفض سعر صرف العملة الوطنية، كما تراها نظرية التصحيح الهيكلي، وكما تبدى في الواقع، متخذاً من تجربة "التصحيح الانكماشية" التي عرفها لبنان سابقاً، مثالاً على ذلك. ويستعرض في هذا الاطار، تجربة خفض سعر صرف العملة اللبنانية على امتداد حقبة 1984-1992، موضحاً اسبابها وانعكاساتها. ثم يظهر في الجزء الثاني منه، كيف انتهت تجربة تدهور سعر صرف العملة اللبنانية، وكيف تم الخروج من التضخم بتثبيت سعر الصرف خلال التسعينات. ويستعرض لهذه الغاية تجربة اميركا اللاتينية في هذا المجال، ويقارن بينها وبين التجربة اللبنانية على هذا المستوى. أما الجزء الثالث من النص، فيناقش أولاً مسألة جدوى اعتماد سعر صرف مثبت او مرن للعملة اللبنانية. ويربط ثانياً هذه المسألة بموضوع السياسة الانتاجية التي يتوجب على لبنان الأخذ بها، للخروج من أزمة المديونية وتوقف النمو التي يريزح تحتها.

✓ دراسة (منال جابر مرسي محمد ، 2017): تقييم فاعلية السياسة النقدية في تحقيق استقرار سعر الصرف في مصر خلال الفترة (1990-2017)

سعر صرف الجنيه المصري أمام الدولار الأمريكي وذلك من خلال نموذجين ، الأول نموذج التعديل الجزئي لسعر الصرف ، والثاني نموذج متجه تصحيح الخطأ . واختتمت الدراسة بوضع بعض التوصيات للحد من تقلبات سعر الصرف يعتبر سعر الصرف أحد المؤشرات الاقتصادية والمالية التي تعبر عن جودة الأداء الاقتصادي لأي دولة ، ويمثل سعر الصرف العمود الفقري الذي تعتمد عليه اقتصاديات أي دولة من دول العالم سواء كانت من الدول المتقدمة أو النامية لذلك تسعى معظم الحكومات إلى انتهاز سياسات تهدف إلى ضمان استقرار سعر صرف عملاتها لتجنب دولها التقلبات الحادة التي تمر بها العملات من فترة لأخرى . كما يودي سعر الصرف دورة بارزة في السياسة النقدية ، بسبب استخدامه كهدف أو كأداة أو ببساطة كمؤشر علي تنافسية الدول من خلال تأثيره على مكونات النمو الاقتصادي مثل الاستثمار ، ودرجة الانفتاح علي التجارة الدولية . لذا كان الهدف الأساسي لهذه الدراسة ، وهو محاولة التعرف علي طبيعة سعر الصرف ، لذا تناولنا في المبحث الأول مفهوم السياسة النقدية وأهم أدواتها وأهم أهدافها ، كما قمنا في المبحث الثاني بالتعرض للإطار النظري لسعر الصرف وتجربة مصر في مجال الصرف خلال الفترة من (٢٠١٧-١٩٩٠) ، ثم تعرضنا في المبحث الثالث للقياس أثر السياسة النقدية في تحقيق استقرار

✓ دراسة (قمري زينة و بوالشعور شريفة ، 2021) أثر تقلبات سعر الصرف ومعدل التبادل الدولي على النمو الاقتصادي في الجزائر (1990-2019): دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي Var .



## 1.2.1 أسباب حدوث أزمات سعر الصرف

هناك مجموعة من العوامل تؤدي إلى حدوث مجموعة من الاختلالات، تسهم بدورها في جعل اقتصاد دولة ما أكثر عرضة للأزمات العملة. وشهدت عدة دول أزمات مالية تسببت في اختلال أوضاع ومراكز ميزان مدفوعاتها ويتضح ذلك في دول أمريكا اللاتينية أمثال المكسيك والبرازيل والأرجنتين ويمكن تصنيف هذه العوامل إلى المجموعات التالية:

### 1.2.1 عدم الاستقرار في المتغيرات الاقتصادية الكلية:

تجد أزمة العملة جذورها في وجود حالة من عدم الاستقرار في المتغيرات الاقتصادية الكلية فقد تطبق السلطات الاقتصادية سياسات نقدية ومالية توسعية يترتب عليها توسع كبير في عمليات الإقراض، وبالتالي حدوث تراكم مفرط في الديون. ويصاحب ذلك زيادة مفرطة في الاستثمار في الأصول الحقيقية. وينجم عن ذلك، في الغالب، حدوث ارتفاع في أسعار الأوراق المالية والعقارات إلى مستويات عالية جدا يصعب استمرارها. وفي ظل هذا الوضع تسعى السلطات الاقتصادية إلى محاولة احتواء التضخم من خلال انتهاج سياسات تقييدية، وبالتالي لا يكون هناك مناص من تصحيح أسعار الأصول ويؤدي ذلك إلى إبطاء في النشاط الاقتصادي، يصاحبه صعوبات في خدمة الدين، وتزداد نسبة الديون المشكوك في تحصيلها، الأمر الذي يهدد بحدوث حالة إعسار في الجهاز المصرفي، معنى ذلك، أن تدهور الأحوال الاقتصادية هو الذي يفسح المجال لحدوث الأزمات الاقتصادية بصفة عامة، وأزمات السلة على وجه التحديد، فهذه الأزمات تتغذى على الاختلالات التي تنتج عن عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي، والدليل على ذلك ندرة حدوث الأزمات عندما تكون اقتصاديات الدول في حالة جيدة، يضاف إلى ذلك، أنه كلما كانت الاختلالات أكثر شدة، كما زاد احتمال حدوث مثل هذه الأزمات، وزاد عدد مرات حدوثها، بالإضافة إلى زيادة احتمالات حدوث الأزمات التوهم (المتزامنة معا)، ناهيك عن زيادة حدة الآثار المترتبة عليها، أما الاقتصاد الذي يعاني من نطاق محدود من الاختلالات، فإنه يستطيع استيعاب مثل هذه الأزمات، وبالتالي تكون الآثار الضارة الناجمة عنها محدودة

### 1.2.2 سوء تحديد سعر الصرف:

يقع عدد كبير من الحكومات في خطأ يتمثل في اعتبار ثبات سعر الصرف الأجنبي هو الهدف الأسمى للسياسة النقدية بدلا من ضبط معدلات التضخم المحلية، وعادة ما يستخدم نظام سعر الصرف الذي من خلاله تعلن السلطات النقدية استعدادها للبيع و شراء مقادير غير محدودة من العملات الأجنبية عند معدلات صرف محدودة للبيع والشراء. وتكمن المشكلة الأساسية، في أنه ينبغي على الحكومة أن تكون مستعدة للتخلي عن استخدام السياسة النقدية بشكل كامل في أغراض التثبيت أو الاستقرار (Obstfeld, M. and Kenneth Rogoff (1997)، وفي هذه الحالة، تواجه الدولة بمهدفين متعارضين هما: تخفيض معدلات التضخم، والحفاظ على مستوى النشاط الاقتصادي قريبا من المستوى المستهدف. ومن الممكن أن تساع د أسعار الصرف الثابتة على تحقيق الهدف الأول، ولكن ذلك يكون على حساب فقدان التنافسية الدولية أو الركود. ومحاولة استعادة القاسية يتطلب تظليل معدلات البطالة وقيام الدولة بالتخلي عن ثبات سعر الصرف و اللجوء إلى تخوض قيمة العملة الوطنية.

### 3.2.1 ضعف الهيكل العملية:

يعني ضعف الهيكل المالي الدولة ما إلى التحرير المالي المريع دون أن يصاحبه قران للإشراف والتنظيم بالقوة و سرعة رد الفعل. ومن الملاحظ أن معظم الدول الآخذة في النمو لديها نظم مالية على درجة مرتفعة من التغريد، حيث تواجه مصاريفها الوطنية قرا ضخمة من المنافسة. ومع التوسع في عمليات التحرير المالي، وجدت هذه المصارف نفسها في وضع قالي ضعيف نسيها في مواجهة القادمين الجدد من أصحاب الخدمات المبتكرة. علاوة على ذلك، هناك فترة محدودة للمؤسسات المالية الوطنية على المواصلة مع الخيارات الجديدة التي تقي بها رياح التحرير المالي، حيث تفتقر قيادات هذه المؤسسات إلى الحوافز التي تدعوهم إلى الاستثمار في عمليات على تقييم الائتمان أو مهارات رصد المخاطر كل هذه الأمور تجعل الدول أكثر عرضة للأزمات التي تنجم عن التحرير المالية وعلى وجه الخصوصية تحرير التدفقات الرأسمالية قصيرة الأجل، والتي قد تأخذ شكل تشققات الرأسمالية هائلة إلى الظل الاقتصاد القومي، وقد تعكس أيضا التجاؤها بشكل مفاجئ لتصبح تدفقات الخارج، الأمر الذي يعد أحد أهم مصادر تم الاستقرار والأزمات.

### 4.2.1 عدوى الأزمات الخارجية:

تشكل العدوى الاقتصادية Contagion أحد أهم أسباب حدوث أزمات العملة. إن أبرز السمات المميزة للأزمة هي انتقال أعراض خضم الاستقرار في أسواق الصرف الأجنبي مني دولة إلى أخرى. فحدوث هجمات مضاربة على عملة معينة يمكن أن ينتشر في شكل عدوى تصيب عملات دول أخرى حتى لو كانت هذه الدول تمتلك أساسيات اقتصادية سليمة Hausmann, R (1999)

## 2. أزمة سعر الصرف في لبنان

### 1.2 التطور التاريخي لسعر الصرف اللبناني

يشهد لبنان اليوم انخياراً حاداً في سعر صرف الدولار مقابل الليرة وصل إلى قرابة 30 ألف ليرة للدولار الواحد بداية عام 2022، بعد أن كان 1500 ليرة منذ العام 2009 حتى العام 2019. هذا الانخيار سبق أن شهد مثله لبنان في منتصف الثمانينيات، حيث انهار سعر صرف الليرة، ومع القيمة الشرائية لرواتب الموظفين، ما دفع البلاد إلى حالة فوضى تستعاد مشاهدتها اليوم، مع الانخيار الدراماتيكي الذي تشهده العملة اللبنانية. تحت عنوان "دولار/ ليرة: من 2.3 ليرة إلى 15,000 ليرة وإلى أين؟"، نشرت "الدولية للمعلومات" تقريراً عن ارتفاع سعر صرف الدولار منذ العام 1962 حتى العام 2021، حيث كان سعر صرف الدولار يوازي ليرتين ونصف، وشهد لبنان رخاءً اقتصادياً عشية الحرب الأهلية عام 1975، قبل أن تعود الليرة وتنهار ويعاد تثبيت سعر الصرف في العام 1999.

بحسب التقرير تطوّر سعر صرف الدولار مقابل الليرة خلال الـ 60 عاماً الماضية مرّ بـ تسعة مراحل أوردتها "الدولية للمعلومات" على الشكل التالي:

- **المرحلة الأولى: 1960-1981** قوة الليرة واستقرار السعر : تميزت الفترة من العام 1960 وحتى العام 1981 بقوة سعر صرف الليرة مقابل الدولار واستقراره. حيث تراوح سعر صرف الدولار. بين 3 و4 ليرات.
- **المرحلة الثانية: 1982-1985** بداية الارتفاع : تميزت هذه الفترة ببداية ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل الليرة، ليصل سعر صرف الدولار إلى 18 ليرة عام 1985.
- **المرحلة الثالثة: 1986-1992** الارتفاع الكبير : تميزت هذه الفترة بارتفاع كبير في سعر صرف الدولار مقابل الليرة . فقد ارتفع سعر صرف الدولار مقابل الليرة من 87 ليرة في نهاية العام 1986 إلى 2,825 ليرة - 3,000 ليرة في شهر أيلول 1992.
- **المرحلة الرابعة: 1993-1998** التراجع : تميزت هذه المرحلة بتراجع سعر صرف الدولار من 2,825 ليرة إلى 1,508 ليرات وفقاً لما هو مبين في الجدول التالي.
- **المرحلة الخامسة: 1999-تشرين الأول 2019** : الاستقرار : استقر خلال هذه الفترة الطويلة سعر صرف الدولار على 1,505 ليرة - 1,515 ليرة وبمتوسط 1,507.5.
- **المرحلة السادسة: اكتوبر 2019-يناير 2019** : بداية الارتفاع : إذ ارتفع سعر صرف الدولار إلى 2,000 ليرة.
- **المرحلة السابعة: يناير 2020-يناير 2021** : الارتفاع الكبير وقد ارتفع خلال هذه الفترة من 2,000 ليرة إلى نحو 8,500 ليرة.
- **المرحلة الثامنة: يناير-مارس 2021** : الإنهيار : خلال الأشهر الأولى من العام 2021، تابع سعر صرف الدولار ارتفاعه مقابل الليرة وقارب الـ 15,000 ليرة ما شكل انخياراً كبيراً لليرة اللبنانية.
- يناير 2021 - 8,500-9,000 ليرة / دولار
- فبراير 2021 - 9,000-9,500 ليرة / دولار
- مارس 2021 - 9,500-15,000 ليرة / دولار
- **المرحلة التاسعة 2022 الانهيار الكبير** : خلال بداية عام 2022، تابع سعر صرف الدولار ارتفاعه مقابل الليرة وقارب الـ 30,000 ليرة ما شكل انخياراً كبيراً لليرة اللبنانية

جدول (1) مراحل تطور سعر صرف الليرة اللبنانية

التاريخ	ليرة/ دولار
1981-1960	2,3-4,3
1982-1985	4,5-18,1
1986-1992	18,5-2,825
1993-1998	1,711-1,508
1999-2019	1,515
2019	2,000
2020-2021	2,000-8,500
2021	8,500-27,000
2022	30,000

المصدر : من إعداد الباحث

## 2.2 العناصر التي هيأت لانتهيار سعر صرف الليرة اللبنانية

### 1 - الناتج المحلي الاجمالي

تندرج الأزمة الاقتصادية والمالية التي يواجهها لبنان ضمن الأزمات العشرة - وربما الثلاثة. الأشد حدة على مستوى العالم منذ منتصف القرن التاسع عشر. وفي واقع الأمر، هوى إجمالي الناتج المحلي للبنان من نحو 55 مليار دولار في 2018 إلى مستوى متوقع قدره 20.5 مليار دولار في 2021، وانخفض متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة % 37.1، علماً بأن مثل هذه الانكماشات القاسية تصاحب في العادة الصراعات أو الحروب. ما زالت الفوضى النقدية والمالية تتحكم بظروف الأزمة. وقد تدهور سعر الصرف بشدة أكبر خلال الأشهر الستة الماضية (مارس/آذار - أغسطس/آب 2021)، حيث هوى سعر صرف الدولار الأمريكي أمام الليرة اللبنانية بنسبة %68 ليلا مس حد 19800 ليرة للدولار بالمقارنة مع انخفاض قدره %18 خلال فترة الأشهر الستة السابقة. وفي الوقت نفسه، بلغ معدل التضخم في المتوسط 131.9% خلال الأشهر الستة الأولى من عام 2021 (وزارة المالية-لبنان).

شكل (1) الناتج المحلي الاجمالي - لبنان



المصدر : وزارة المالية - لبنان

### 1. الدين العام

بلغ إجمالي الدين العام في لبنان 98.73 مليار دولار حتى نهاية آب 2021، ما يشكّل ارتفاعاً بنسبة %3.3 من 95.6 مليار دولار في نهاية عام 2020، وبنسبة %4.7 من 94.3 مليار دولار في نهاية آب 2020، بناءً على سعر الصرف الرسمي لليرة اللبنانية مقابل الدولار الأمريكي. ونما إجمالي الدين العام بقيمة 3.14 مليارات دولار في الأشهر الثمانية الأولى من عام 2021 مقارنة بارتفاع بقيمة 2.64 مليار دولار في الفترة عينها من عام 2020. وقد يصل إجمالي الدين العام إلى 42.55 مليار دولار حين يُحتسب الدين بالعملة اللبنانية على أساس 19,000 ليرة لبنانية للدولار الأمريكي الواحد بحسب سعر الصرف في السوق الموازية في نهاية آب 2021. في المقابل، يصبح الدين العام 808.5 مليار ليرة لبنانية حين يتم تحويل الدين بالدولار إلى الليرة اللبنانية على أساس نفس سعر صرف السوق الموازية أعلاه. (وزارة المالية-لبنان).

الجدول (2) لبنان - الديون الحكومية

ديسمبر 2020	% من الناتج المحلي الإجمالي	171.70	الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي
ديسمبر 2020	% من الناتج المحلي الإجمالي	-16.50	الميزانيات الحكومية
2021	مليون - ليرة لبنانية	774274.00	قيمة الميزانية الحكومية
2021	مليون - ليرة لبنانية	2228719.00	إيرادات الحكومة
2021	مليون - ليرة لبنانية	1454445.00	الإنفاق المالي
2021	مليار - ليرة لبنانية	130336.00	الديون الحكومية

المصدر : وزارة المالية - لبنان

## 2. عجز في ميزان المدفوعات

بلغ العجز في ميزان المدفوعات (صافي الأموال التي دخلت لبنان وتلك التي خرجت منه) بلغ سنة 2020 9 مليارات و608 ملايين دولار. العجز في هذا الميزان بات «سمة» لبنانية منذ عام 2011، حين انقلبت الإحصاءات من تسجيل الفائض إلى العجز. فبحسب الأرقام الرسمية، سُجّلت فوائض في ميزان المدفوعات بقيمة 25.4 مليار دولار بين عامي 2002 و 2010. تبدّلت المعطيات بدءاً من الـ 2011، حين بلغت قيمة العجز في سبع سنوات (بين الـ 2011 والـ 2018) نحو 16.1 مليار دولار. (البنك الدولي).

### الاستنتاجات

- ان سعر الصرف سيضعف بشكل حاد، ستتكيّف قيمة الليرة اللبنانية بشكل تنازلي لإعادة التوازن إلى عرض الدولار وطلبه، وإذا تُرك سعر الصرف من دون تدخّل، نتوقع أن تفقد الليرة أكثر من نصف قيمتها، ما يؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم. وسيكون لذلك تأثير سلبي ضخم على تكلفة المعيشة، وتوافر السلع الأساسية والمواد الغذائية والرعاية الصحية، والشركات ومعدل البطالة.
- القيود على حركة الأموال والتعاملات المصرفية ستزداد. ستستمر المصارف في تقنين السحوبات على الودائع والتحويلات الخارجية. وسيزداد شح السيولة في القطاع الخاص، ولن يكون هناك مفر من التخلف عن سداد الديون (بما فيها سندات اليوروبوند) على نحو عشوائي وغير منضبط. كما سيستنزف مصرف لبنان احتياطياته الأجنبية.
- أزمات اجتماعية وخيمة ستتفاقم. هذا النوع من الانهيار الاقتصادي سيتسبّب بتدمير كارثي للثروات، وخصوصاً لدى الطبقة الوسطى. وقد تصل معدلات الفقر إلى أكثر من 40 في المئة من اللبنانيين، بحيث يصبح 1.6 مليون لبناني غير قادرين على تأمين قوتهم واحتياجاتهم الأساسية غير الغذائية. وسترتفع معدلات البطالة، فيما تواجه الطبقة الوسطى خطر الانحسار.
- من دون معالجة الأسباب الجذرية للمشكلة، يبدو أن الأزمات ستكون طويلة الأمد. بعبارة أوضح، سنختبر أزمة اقتصادية طويلة قد تستمر عقوداً، واحتمالات النهوض منها ضئيلة جداً. وسينتج عن هذا السيناريو ما يمكن وصفه بـ"العقد الضائع".

## التوصيات

- نوصي بأن تكون سياسة سعر الصرف أكثر مرونة وتتركز حول ليرة أضعف. لكن، إلى أن تعود الثقة بالليرة اللبنانية، سيكون من الخطر السماح بتعويم العملة. لذا سيتعين الحفاظ على شكل من أشكال إدارة العملة على المدى المتوسط.
- صون السلم الاجتماعي من خلال التركيز على العدالة الاجتماعية. يتطلب ذلك توزيع الخسائر على نحو يتكزّر قدر الإمكان على تجنب صغار المودعين وإلقاء وزرها على كاهل الأشخاص الأكثر ثراء في المجتمع. وفي هذا الصدد، من شأن التمويل الخارجي أن يساهم في تخفيف عبء التعديلات المطلوبة. كما لا بدّ من إنشاء شبكة أمان لمكافحة الفقر ودعم الخدمات الصحية والتربوية، إضافةً إلى الحاجة إلى مساعدة العمّال في الانتقال من القطاعات المتهدّلة إلى تلك التي تستفيد من تراجع سعر الصرف.
- التعامل بشكل حاسم مع دين القطاع العام. لا بدّ من الإعلان الفوري عن تعليق سداد الديون (الخارجية والمحلية)، والاستعانة بمستشار قانوني، وتشكيل لجنة دائنين. ونرى أن المعطيات الأساسية في لبنان تبرّر عبء ديون تتراوح بين 60 و80 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي على المدى المتوسط. ولبلوغ هذا الهدف، ينبغي أن تُعرض على الدائنين قائمة من التنازلات بما فيها خفض رأس المال الأصلي ومعدلات الفائدة وتمديد فترات الاستحقاق.

## خاتمة

تعتبر أزمة العملة نوع من الأزمات المالية، وكثيراً ما ترتبط بأزمة اقتصادية حقيقية. وتثير أزمة العملة احتمالات اندلاع أزمة مصرفية أو أزمة التخلف عن سداد الديون. وسترتفع قيمة الديون المخصصة بالعملات الأجنبية أثناء أزمة العملة بشكل كبير نسبة إلى انخفاض قيمة العملة المحلية. وستكافح المؤسسات المالية والحكومة من أجل الوفاء بالتزامات الديون، وقد تنشأ أزمة اقتصادية. كما تسير الرابطة السببية الطريق الآخر. إن احتمال اندلاع أزمة عملة ما قد ترتفع عندما تواجه دولة ما أزمة مصرفية أو تخلف عن سداد ديونها. ولتعويض الضرر الناجم عن أزمة مصرفية أو أزمة تخلف عن سداد الديون، فإن البنك المركزي سوف يعمل غالباً على زيادة إصدار العملة، مما قد يقلل الاحتياطيات إلى نقطة ينخفض فيها سعر الصرف الثابت. يزيد الارتباط بين العملة والمصارف وأزمة التخلف عن سداد الديون من احتمال وقوع أزمة مزدوجة أو حتى أزمة ثلاثية، وهي النتائج التي يتم من خلالها زيادة التكاليف الاقتصادية لكل أزمة فردية. في لبنان فقدت الليرة اللبنانية نحو 90 في المئة من قيمتها خلال العامين الأخيرين الأمر الذي دفع بثلاثة أرباع السكان إلى صفوف الفقراء. فيما يئن لبنان تحت وطأة انهيار اقتصادي وصفه البنك الدولي بأنه أحد أسوأ حالات الكساد في التاريخ الحديث. وتعود الأزمة إلى حد كبير لعقود من الفساد وسوء الإدارة من النخب السياسية.

## المراجع:

1. د.أبر داغر، 2002، سياسة سعر صرف العملة: التجربة اللبنانية والدور المطلوب من هذه السياسة، كلية الاقتصاد وإدارة الأعمال - الجامعة اللبنانية
2. منال جابر مرسي محمد، 2017، تقييم فاعلية السياسة النقدية في تحقيق استقرار سعر الصرف في مصر خلال الفترة (1990-2017)، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة
3. قمري زينة، والشعور شريفة (2021)، أثر تقلبات سعر الصرف ومعدل التبادل الدولي على النمو الاقتصادي في الجزائر (1990-2019): دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي Var، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات.
4. وزارة المالية، لبنان
5. البنك الدولي

6. Diana, N. Waymark (1998), "General Approach to Measuring Exchange Rate Market Pressure" Oxford Economic Papers, Vol.50.
7. Jeffrey, A frankel & Andrew, k. Rose (1996) "Currency Crashes in Emerging Market" Journal of International Economic, Vol. 41.
8. Krugman, p M (1999) "The Return of Depression Economics" foreign Affairs, Jan/ Feb.
9. Kaminsky, G (1998 a), "Leading Indicators of Currency crisis, "I.M.F, Staff papers, Vol, 45, Vol. No. 1, March.  
- (1998b), "Crisis: The Course of Banking and Balance Payment Problems" American Economic Review, No. 9, Nov. 405
10. Obstfeld, M. and Kenneth Rogoff (1997), "Destabilizing Effects of Exchange Rate Escape Cluses, " Journal of International Economics, Vol. 42.
11. Hausmann, R (1999), "Preventing Crises and Contagion: Domestic and International Effects", Egyptian Center of Economic Studies (ECES), Feb, Cairo